

تلقى الأسئلة والاستفسارات عن الإجراءات والتنظيمات في المحاكم وكتابات العدل لتعرضها على أصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل والمستشارين في الوزارة، ويمكن إرسال هذه الأسئلة على عنوان المجلة.

إقرار كاتب العدل خارج الاختصاص المكاني

❖ أجرى كاتب العدل إقراراً بتعلق بعقار خارج عن اختصاصه المكاني فهل يعتبر إجراؤه صحيحاً أم لا؟

- بحسب نص المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية المنظمة لاختصاصات كاتب العدل، أنه ليس لكاتب العدل توثيق عقد أو إقرار يتعلق بعقار مما هو خارج عن اختصاصه المكاني، وذلك في ما عدا الإقرار بالوصية بعقار أو قسمة التراضي الخاصة بالعقار، وكذلك توثيق عقود الشركات المشتملة أعيانها على عقارات وما يراه وزير العدل مستقبلاً، وإذا فعل كاتب العدل ذلك فلا اعتبار لعمله ويكون مسؤولاً عن ذلك، وعلى من عرض عليه إجراءاتهم بهذه الصورة رفعه لوزارة العدل مع صورة إثبات شخصية المتقدمة.

الباحث الشرعي بوزارة العدل
خالد بن عبدالعزيز السعيد

تنفيذ الحكم على المرأة الحامل

❖ هل يستوفى الحكم وينفذ على المرأة الحامل التي صدر بحقها حكم من المحكمة؟ وما هو الإجراء المتبع في مثل هذه الحالات؟
- الحمد لله وحده وبعد يختلف وقت تنفيذ الحكم على الحامل تبعاً لاختلاف الحكم فإذا كان الحكم يتضمن الجلد فلا تجلد حتى تضع حملها وتخرج من نفاسها لما نص عليه الفقهاء من أن النفاس نوع مرضي فيؤخر الجلد إلى زمان البرء، أما إذا كان الحكم يتضمن الرجم فلا ترجم حتى تضع حملها وتطمط ولدها لما روي أن النبي ﷺ «لم يرمج الغامدية حتى أتت بالصبي - الذي حملت به - وفي يده كسرة خبز».

بل نص بعض الفقهاء كأبي حنيفة وغيره أنه يؤخر إقامة الحد إلى أن يستغني ولدها عنها إذ لم يكن أحد يقوم بتربيته لأن في التأخير صيانة للولد عن الضياع، أما إذا كان الحكم يتضمن السجن فيراعى في ذلك حال الحامل من تحمل السجن من عدمه، وقد نصت التعليمات أن على الجهات التنفيذية عرض المحكوم عليها على الطبيب المختص، قبل حكم الجلد أو السجن لإعداد تقرير طبي يتضمن تحمل المحكوم عليها السجن أو الجلد من عدمه والله تعالى أعلم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

القاضي بمحكمة سرة عبيدة
عبدالله بن عبدالحميد الوابل

هل يجوز للمأذون إجراء العقد لزوجين من خارج ولاية المحكمة

❖ هل يجوز للمأذون إجراء العقد لزوجين من خارج ولاية المحكمة تصادف وجودهما داخل نطاق ولاية المأذون والاجتماع في استراحة مثلاً أو بيت لقريب لهما؟ وهل من الضرورة استدعاء مأذون من بلدهما في حالة عدم جواز ذلك؟ وما هي البيئة الشرعية التي تؤكد أن هذا العقد تم إجراؤه داخل نطاق ولاية المحكمة؟

- يقتصر عمل المأذون في حدود الولاية المكانية للمحكمة المختصة التابع لها وإذا أجرى المأذون عقد نكاح خارج الولاية تعتبر مخالفة يحاسب عليها المأذون وإذا أجرى العقد داخل الولاية وطرفي عقد النكاح من خارجها لا يحاسب المأذون على ذلك لأن العبرة بمكان إجراء العقد عملاً بمقتضى المادة الحادية عشرة من لائحة مأذوني عقود الأنكحة ونصها: «يقتصر عمل مأذون عقود الأنكحة في حدود الولاية المكانية للمحكمة المختصة التابع لها».

مدير عام الإدارة العامة لمأذوني عقود الأنكحة
محمد بن عبدالرحمن البابطين

الحارس القضائي.. واجباته ومهامه

❖ يسأل فهد بن أحمد أنه حصل بينه وبين إخوة له خلاف حول أملاك والدهم المتوفى، وقررت المحكمة ناظرة القضية وضع حراسة قانونية على الأملاك.. فهو يسأل عن واجبات الحارس القضائي؟

إذا ظهر لهم ما يوجب ذلك وعلى القاضي الذي عينه أو خلفه أن ينظر في هذا الطلب.

ولا يجوز للحارس أن يتنازل أو يوكل بالحراسة لشخص آخر بدون إذن القاضي أو اتفاق أصحاب ذوي الشأن.

ويتحدد عمل الحارس في الأعمال المكلف بحراستها هو حفظها وصيانتها وقبض الأجرة والمخاصمة في ذلك، وله مقابل ذلك الأجر على الحراسة تفرض له باتفاق ذوي الشأن معه أو بتقدير القاضي عند الاختلاف.

المستشار بالإدارة العامة للبحوث

بندر بن راشد آل سليمان

- معلوم قضائياً أن الحراسة القضائية يراد بها المطالبة القضائية بجعل الأموال المتنازع عليها من عقار أو منقول تحت يد أمين يحفظها أو يديرها عند الاقتضاء، ويتم تعيينه من ذوي الشأن باتفاقهم وقرار محكمة والإعينة المحكمة منها، وعلى هذا فقد جاء نظام المرافعات الشرعية الصادر عام ١٤٢١هـ بأهم واجبات الحارس القضائي والتي منها:

أولاً: أن يلتزم الحارس بالمحافظة على الأموال المعهود إليه حراستها وإدارة ما يحتاج إلى إدارة من هذه الأموال، وإن تبدل في الإدارة عناية الرجل المعتاد، ولا يجوز له بطريق مباشر أو غير مباشر أن يجعل محله بأداء مهمته كلها أو بعضها أحد ذوي الشأن من دون رضا الآخرين من المتنازعين، وهذا الواجب هو ما نصت عليه المادة ٢٤١ من نظام المرافعات الشرعية.

ثانياً: لا يجوز للحارس القضائي في غير أعمال الإدارة أن يتصرف إلا برضا ذوي الشأن جميعاً أو بترخيص من القاضي، كما نصت على ذلك المادة ٢٤٢ من نظام المرافعات الشرعية.

ثالثاً: يلتزم الحارس القضائي باتخاذ دفاتر حسابات منتظمة يقدمها في الفترات التي يحددها القاضي أو في كل سنة على الأكثر لدوي الشأن حساباً بما تسلمه وبما أنفق، معززاً بما يثبت ذلك من مستندات، وإذا كان الحارس معيناً من المحكمة وجب عليه فوق ذلك أن يودع صورة من هذا الحساب في مكتب إدارة المحكمة كما نصت على ذلك المادة ٢٤٤ من نظام المرافعات الشرعية.

ويجوز لأحد الأطراف المتنازعة رفع دعوى محررة بطلب الحراسة إلى المحكمة المختصة بنظر الموضوع في المنقول أو العقار المتنازع عليه وللقاضي أن يأمر بالحراسة إذا كان صاحب المصلحة في المنقول أو العقار أحد الأطراف المتنازعة فيه.. قد قدم من الأسباب المعقولة ما يخشى معه خطر عاجلاً من بقاء المال تحت يد حائزه ويتكفل الحارس بحفظ المال وبيادارته، ويرده مع غلته إلى من يثبت له الحق فيه ويكون ضامناً متى فرط أو تعدى فيما وكل بحراسته كالوكيل وهناك صور لبعض من لهم الحق في طلب تعيين الحارس وهم الورثة في حصول النزاع بينهم عند قسمة التركة أو الشركاء في المال المشاع، أو الولي أو الناظر، إذا أساء التصرف في مال القاصر أو الوقف ففي هاتين الحالتين الأخيرتين للقاضي إقامة الولي أو الناظر وخلفه الأمر بالحراسة حتى ينتهي موضوع النظر في الولاية والنظارة من قبله.

ويجوز للخصوم أو بعضهم التقدم بطلب استدلال الحارس

هل للمأذون حق الاطلاع على شهادة الفحص قبل الزواج

❖ هل للمأذون حق الاطلاع على شهادة الفحص قبل الزواج ونقل ما فيها من معلومات فقط، أم يحتفظ بها، أو يكتفي بحفظ ملخص النتيجة النهائية التي تتضمن توافق الزوجين من عدمها؟ ويبقى التقرير لدى الزوجين للحاجة المستقبلية؟

- لا بد للمأذون أن يتطلع على شهادة الفحص الطبي قبل الزواج ويكتفي بأخذ رقم الشهادة وتاريخها ونتيجتها التي تتضمن توافق الزوجين من عدمها ويبقى التقرير لدى الزوجين للحاجة المستقبلية عملاً بمقتضى تعميم معالي الوزير رقم (١٣/ت/٢٣٨٧) وتاريخ ٢٣/١٠/١٤٢٥هـ ونصه: «الحاقاً لتعميم الوزارة رقم ١٣/ت/٢٣٥٨ وتاريخ ٢٩/١١/١٤٢٤هـ القاضي بإلزام طرفي عقد النكاح بإحضار شهادة الفحص الطبي قبل إجراء العقد.. إلخ، ورغبة في توحيد الإجراءات من قبل المأذونين الشرعيين حيال التعميم المذكور فإن على المأذون أن يقوم بتدوين رقم وتاريخ شهادة الفحص الطبي في خانة التهميشات لوثيقة عقد النكاح وكذا في دفتر الضبط لديه مع الإشارة إلى نتيجة الفحص الطبي وعدم تدوين ما ذكر يعد مخالفة نظامية يحاسب عليها المأذون.»

مدير عام الإدارة العامة للمأذون عقود الأنكحة

محمد بن عبدالرحمن البابطين